بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير المرسلين ، وبعد :

فهذا هو القسم الثانى من القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ لواضعه المرحوم الأستاذ محمد رمزى ، وهو خاص بالمدن والقرى الحالية من حيث تاريخ تكوينها ، وما طرأ على أسمائها من التحريف والتغيير ، ومن حيث مناقشة المؤلف رحمه الله لما وقع فيه قدامى الجغرافيين من الخطأ ، مع الإشارة إلى ما ورد عن القرية فى كتب التاريخ القديم ، وما صدرت به قرارات الحكومة بشأنها من الوجهتين العمرانية والإدارية .

وهذا هو الجزء الأول من القسم الثانى ، وهو خاص بالمحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذى نشر خاصاً بالبلاد المندرسة هو أن ذلك القسم الأول كان قاموساً هجائياً يدور البحث فيه عن المكان المندثر ، وكيف بذل المؤلف أقصى ما أمكنه من جهد ووقت ومال فى سبيل البحث عنه لغرض الوصول إلى معرفة موقعه على الطبيعة إما بطريق الانتقال إلى الأقاليم النائية لمعاينة المواقع الحالية القريبة منه ، أو استجواب كبار السن من أهل البلاد المجاورة ، أو مراجعة ما ورد فى كتب الخطط والجغرافيا القديمة والحديثة وما ورد فى جداول إحصاءات القرى وحجج الوقف التى ذكر فيها الكثير من أسماء تلك القرى ، وأهم مراجعه دليل البلاد المصرية المحرر سنة ١٢٢٤ هـ عقب جلاء الفرنسيين عن مصر بقليل ؛ وتاريخ محمد على سنة ١٢٢٨ هـ ، وما كتب فى دفاتر الروزنامة المحفوظة فى دار المحفوظات المصرية فى القلعة ، وما ورد فى تفصيل أسماء الحياض المذكورة فى دفاتر تاريخ محمد على عن كل ناحية فى ريف مصر وصعيدها . وفوق ذلك ما وصل المؤلف أجزل الله ثوابه من الرسائل العديدة من مأمورى المراكز ومعاونى الإدارة ومشايخ البلاد وعمدها فى جهات متعددة من بلاد القطر المصرى رداً على استفساره عن مسائل خاصة بمواقع البلاد المندثرة أو التى تغيرت أسماؤها على نحو ما سبق تفصيله فى مقدمة القسم الأول من هذا المؤلف العظيم .

كل هذه المصادر التى رجع إليها المؤلف من جداول إحصاءات للقرى مرتبة على الحروف الهجائية ، ومشاهدات على الطبيعة فى أماكن القرى البائدة وما حولها من الأحواض الزراعية ،

وشهادات كبار السن ورسائل الأفراد من الموظفين والأهالى لم يثبت لها صفحة أوجزءاً لأنها « وثائق » ناصعة ناطقة بفضل هذا الرجل ودأبه على تأريخ تكوين البلاد المصرية قديمها وحديثها ومندرسها .

أما هذا القسم الثانى من القاموس الجغرافى فهو عبارة عن أسماء القرى والنواحى المصرية المعتبرة وحدة مالية أو إدارية حسب التقسيم الجغرافى الحالى فى المحافظات والمديريات والمراكز ومصلحة الحدود مرتبة على الحروف الهجائية فى أقاليمها الجغرافية المختلفة .

وقد بنى رحمه الله هذا القسم الكبير على دعامتين كبيرتين هما البلاد القديمة التى كانت موجودة لنهاية عصر المماليك سنة ٩٢٢ هـ ، ١٥١٧ م ، والبلاد الحديثة التى تكونت بعد دخول العثمانيين مصر ، وجعل الحد الفاصل بين القرى القديمة والحديثة كتاب التحفة السنية لابن الجيعان المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ، وهو الكتاب الذى وضعه مؤلفه سنة ٨٨٣ هـ ، ١٤٧٧ م حسب جداول أسماء البلاد الواردة فى الروك الناصرى الذى أمر بعمله الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٥ هـ ، ١٣١٥ م كما ذكرنا ذلك مفصلا فى مقدمة القسم الأول الخاص بالبلاد المندرسة .

وقد ترك المؤلف رحمه الله هذا القسم جزازات كل جزازة منها تشمل المواضيع الآتية :

(١) اسم البلدة واسم المركز واسم المديرية التابعة لها حسب التقسيم الجغرافى الإدارى .

(٢) اسم البلدة قديماً وحديثاً وما طرأ عليه من التغييرات سواء أكان ذلك بسبب التحريف الجزئى أم التغيير الكلى .

(٣) الإشارة إلى البلدة إن كانت من البلاد القديمة أو الحديثة وتاريخ تكوين ما يكون حديثاً منها .

فاذا كان اسم القرية قد ورد فى جملة مصادر ولم يتغير اكتفى بالإشارة إلى وروده فى كتاب التحفة السنية لأنه الحد الفاصل بين القديم والحديث كما أسلفنا ، وإن لم يرد اسم القرية فى التحفة السنية ذكر المؤلف أقدم مصدر ورد فيه ، فاذا لاحظ حصول تغيير أو تحريف فى اسم قرية ذكر المصادر التى ورد فيها التغيير والتحريف ، وتتعدد المصادر بتعدد التغييرات التى وقع عليها نظره .

وكانت طريقته فى كتابة جزازاته على النحو التالى :

(١) اعتبار أداة التعريف فى أسماء الأعلام التاريخية والجغرافية جزءاً من الكلمة ، ولهذا راعى اعتبار الأسماء المبتدئة بأل فى حرف الألف كما أشرنا إلى ذلك فى مقدمة القسم الأول .



(٢) عدم سريان قواعد الإعراب على مثل كلمة أبو التى وردت فى أسماء الأعلام ، وضبط أسماء القرى أو المدن المصرية على حسب النطق المحلى المعروف لدى الأهالى .

(٣) وضع علامة تدل على الإمالة على شكل الرقم ٨ فوق الحرف المائل .

وقد جرينا على طريقة المؤلف فى طبع هذا القسم والذى قبله .

* * *

والآن وقد ذكرنا فى مقدمة القسم الأول الخاص بالبلاد المندرسة شيئاً عن أخبار القرية المصرية وبيان أصلها وأقسامها وتاريخ العمليات المساحية فى القطر المصرى ، وأجملنا تاريخ التقسيم الجغرافى الإدارى فى مختلف عصور تاريخ مصر ، فاننا نسوق فى مقدمة هذا القسم تاريخ التقسيم الجغرافى الحديث مفصلا ، ونبدأ به من تاريخ حكم محمد على لمصر إلى اليوم .

# التقسيم الجغرافى الادارى

## من عهد محمد على إلى اليوم

### ١ — المديريات

لما ولى محمد على حكم مصر سنة ١٢٢٠ هـ ، ١٨٠٥ م كان القطر المصرى يتكون من ثلاثة عشرة ولاية هى :

فى الوجه البحرى : (١) ولاية القليوبية (٢) ولاية الشرقية (٣) ولاية الدقهلية
(٤) ولاية الغربيـة (٥) ولاية المنوفيـة (٦) ولاية البحيرة
(٧) ولاية الجيزة

وفى الوجه القبلى : (٨) ولاية الأطفيحية (٩) ولاية الفيوم (١٠) ولاية البهنساوية
(١١) ولاية الأشمونين (١١) ولاية المنفلوطية (١٣) ولاية جرجا

وكان يدير الولاية فى الوجه البحرى موظف اسمه كاشف ، وفى الوجه القبلى موظف اسمه حاكم أو متصرف ، وكان يوجد غير هـذه الولايات ست محافظات وهى الاسكندرية ورشـيد ودمياط والعريش والسويس والقصير ، ويرأس كل محافظة محافظ .

أما القاهرة فكانت تحت إدارة أكبر موظف فى مصر بعـد الوالى وهو شيخ البلد ، ويعاونه أغا المستحفظان والمحتسب ، وكانت القاهرة فى حكم محمد على تابعة لديوانه مباشرة ، ثم فصلت بعـد عهـده باسم ضبطية مصر فى أول المحرم سـنة ١٢٥٧ هـ ، ثم جعلت محافظة فى أول ربيع الأول سنة ١٢٧٨ هـ .

ولما أمر محمد على بعمل مساحة عامة لأطيان القطر المصرى سـنة ١٢٢٨ هـ ، ١٨١٣ م أمر بتقسيم الولايات السابق ذكرها إلى أخطاط يرأس الخط موظف باسم حاكم الخط ، وكانت الولاية تشـمل جملة أخطاط ، وذلك لتنظيم الأعمال بالقرى وإمكان الإشراف عليهـا عن قرب وإنجاز الأعمال فى أوقاتها ، وكان الخط يشمل جملة نواح وبكل ناحية شيخ بلدة ( عمدة ) وقائمقام ( وكيل عمدة ) ومشايخ حصص .



ونظراً لاتساع دائرة بعض الولايات وضرورة وجود موظفين فيها للإشراف على أعمـال حكام الأخطاط ومشايخ البلاد ولسرعة إنجاز الطلبات انتهز محمد على فرصة إعادة مساحة الأطيان فى الوجه القبلى سنة ١٢٣٦ هـ فأمر بتقسيم ولاية البهنساوية إلى نصفين وكل نصف إلى قسمين ، وتقسيم ولاية الأشمونين إلى أربعـة أقسام وعين لكل قسم موظفاً يديره باسم ( ناظر قسم ) وهذه أول مرة أنشئت فيها الأقسام ( المراكز ) فى تاريخ مصر الحديث .

وفى سنة ١٢٣٨ هـ قسمت ولاية الغربية والبحيرة والدقهلية والشرقية إلى أقسام أيضاً وعين لكل قسم ناظر .

ولما أخذت الحالة العمرانية فى التقدم بسبب اتساع دائرة الأراضى الزراعيـة وزيادة عدد السكان رأى محمد على من الضرورى ، لتقريب المسافات بين محلات إقامة الموظفين وبين البلاد الداخلة فى دائرة اختصاصهم ، الإكثار من عدد الأقسام الإدارية فى الأقاليم ليسهل على الموظفين الانتقال إلى البلاد التى يباشرون فيهـا واجباتهم ، ويسهل فى الوقت ذاته على أصحـاب الأعمال الانتقال إلى حيث توجد دواوين الحكومة ، لأن وسائل المواصلات والطرق كانت معدومة فى ذلك الحين ، فـلم يكن فى مصر من وسائل المواصلات فى ذلك الوقت إلا السفن الشراعية فى النيل ، والدواب على البر ، وكلاهما بطىء شاق .

وفى سنة ١٢٤١ هـ أمر محمد على بابطال اسم ولاية وإبداله باسم مأمورية وإبدال وظيفتى كاشف وحاكم بوظيفة مأمور ، وأن يقسم القطر إلى ٢٤ مأمورية منها ١٤ فى الأقاليم البحرية و ١٠ فى الأقاليم القبلية ، وأن تقسم المأموريات الكبيرة إلى قسمين أو أكثر حسب اتسـاع دائرتها ويرأس كل مأمورية موظف باسم ( مأمور ) ومعه معاونان ، ويرأس القسم موظف باسم ناظر قسم ومعـه حكام الأخطاط .

وإليك بيان هذه المأموريات ومشتملاتها .

فى الوجه البحرى .

(١) القليوبية وتشمل قسمى قليوب وبنها .

(٢) نصف أول الشرقية ويشمل قسمى أبوكبير والصوالح .

(٣) نصف ثانى الشرقية ويشمل أقسام بلبيس وههيا وشيبة النكارية والعزيزية .

(٤) نصف أول المنصورة ويشمل قسمى المنصورة ومحلة دمنة .